

## دعوات إصلاح القانون بمناطق الجيش الوطني.. في مواجهة القانون نفسه

syria.tv // دعوات-إصلاح-القانون-بمناطق-الجيش-الوطني-في-مواجهة-القانون-نفسه



أواخر العام 2012 أعلن في مدينة حلب عن تأسيس أول كيان قضائي متكامل في الشمال السوري الخارج عن سيطرة النظام، باسم "مجلس القضاء الموحد"، والذي دعت تشكيله معظم فصائل الجيش السوري الحر في حلب آنذاك، حيث أشرف على الكيان مجلس رئاسي قسمت مقاعده مناصفة بين الحقوقيين (محامين وقضاة) والشرعيين (خريجو كليات الشريعة الإسلامية)، وذلك بعد عدة اجتماعات اشترطت فيها فصائل عسكرية "إسلامية" آلية المناصفة هذه في الرئاسة.

ليتنابع بعده ظهور الهيئات والمحاكم في الشمال السوري، والتي كان حضور الشرعيين فيها يتضخم على حساب القانونيين الذين اعتادوا سماع الآية الكريمة "إن الحكم إلا لله" وتردهم عن المشاركة في مؤسسات هي صلب اختصاصهم وعملهم، حتى استقر الأمر أخيراً على شكل محاكم وهيئات تشكلها -أو تدعم تشكيلها- الفصائل العسكرية، يتشارك فيها الشرعيون والحقوقيون القضاء على أن تكون الكلمة العليا للشرعيين.

ثم وفي أواسط العام 2017 بعد أن انتهت عملية درع الفرات التي شكلت بداية الدخول التركي إلى سوريا، وإشرافها المباشر على المناطق التي تشارك جيشها مع تشكيلات الجيش الحر السيطرة عليها، وبارادة تركية تم تشكيل مؤسسة قضائية متكاملة في الشمال السوري، تتبع الحكومة السورية المؤقتة، وتعمل وفق القانون السوري ما قبل انطلاق الثورة المعتمد من قبل نظام الأسد، حيث لا وجود للشرعيين في أي من بناها ولا دور لهم في أي من أعمالها.

هذه النقطة الأخيرة "غياب الشرعيين"، هي ما يبرر به ياسين هلال النقيب السابق للمحامين الأحرار السوريين -ونقيب محامي حلب الأحرار سابقاً أيضاً- البيان الذي أصدرته عدة شخصيات في الشمال السوري قبل أيام، مطالبين فيه بتغييرات في الشكل الحالي للمنظومة القضائية.

## بسم الله الرحمن الرحيم بيان بخصوص إصلاح القضاء في المناطق المحررة

خرجت ثورتنا المباركة دفاعاً عن السوريين في كل مكان، ودفاعاً عن قيمنا ومعتقداتنا التي دنسها نظام الإجرام الطائفي على مدى عقود، واستحقت بجدارة أن تكون ثورة الكرامة والحرية والعدالة، واستحق من شارك فيها أن يكون من الأحرار الشرفاء -الذين يقع على عاتقهم واجب التغيير والبناء- في زمن كانت العبودية فيه رخيصة مبدولة، والحرية عالية عزيزة ولأن إسقاط النظام ومؤسساته يحتاج بناء البديل، ولأن استقامة الحياة واستتباب الأمن في الأراضي المحررة لا يمكن أن تتحقق إلا مع وجود المؤسسات المتصفة بالمهنية والنزاهة والإنسانية والثورية؛ فإننا نضم جهودنا إلى جهود جميع الخيرين الذين يعملون على بناء المؤسسات التي يستحقها الشعب السوري، وتنسجم مع القيم الحضارية التي يحملها شعبنا ونظراً لأن القضاء من أهم المؤسسات التي لا تستقيم الحياة بدونها، ولا يمكن لأي شعب أن يحقق نهضته في غيابها، ولكون المؤسسة القضائية هي التي يقع على عاتقها إقامة العدل وضمان حقوق الناس وكرامتهم ومنع انتهاكها بأي حال من الأحوال ولأن إقامة العدل تتطلب القضاء النزيه، والقانون العادل، والاستقلال القضائي، مع قوة تنفيذية تطبق القانون، وتنصر الضعيف والمظلوم. قال تعالى: (وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل ورغم تحقيق القضاء لبعض الإنجازات، فقد شابه بعض العثرات والأخطاء أيضاً، كما لم يتم الالتفات أبداً للمطالبات الشعبية والحقوقية المتعلقة بتعديل القوانين وتطويرها بحيث تنسجم مع مبادئنا وأهدافنا، وتحفظ كرامة السوريين في المناطق المحررة بعيداً عن قوانين النظام الظالمة ومحاكمه الاستثنائية. لذا فإننا انطلاقاً من حقنا وواجبنا نطالب الجهات المعنية بتحقيق التالي وبأسرع ما يمكن

**أولاً:** إنشاء (إدارة التشريع) لدراسة كل المواد التي تخالف الشرع الحنيف في أحكامه ومقاصده، وتعارض حقوق الإنسان الذي خرجنا في الثورة من أجله، أو تتعارض مع أهداف ثورتنا المباركة بحيث تشكل الإدارة من ثلاثة من قضاة الثورة الذين انضموا إليها في بداياتها؛ تختارهم الحكومة المؤقتة، وثلاثة أعضاء من المجلس الإسلامي السوري؛ لأنه يمثل جهة الاختصاص بما يتعلق بالمسائل الشرعية، فيما تختار نقابة المحامين الأحرار محامياً من طرفها للعضوية في دائرة التشريع

**ثانياً:** تشكيل لجنة تفتيش قضائية بإشراف كل من الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية، والمجلس الإسلامي السوري، ونقابة المحامين الأحرار، لتراجع كل التعيينات السابقة في الملف القضائي العادي والعسكري، وتتابع المظالم على كامل المؤسسة القضائية

**ثالثاً:** نؤكد على ضرورة الإسراع بتنفيذ أحكام الإعدام الصادرة، مع اتخاذ كافة الإجراءات القانونية الضرورية لضمان تحقيق العدالة وإننا لنهيب بكل من تولى شيئاً من مسؤوليات هذا الشعب العظيم المظلوم أن يتقي الله تعالى بنا، وأن يطلب مرضاته سبحانه بإقامة العدل بين الناس والرحمة بالضعيف والمسكين، وإلا فنحذرهم غضب الله تعالى، ونؤكد أن لصبر الشعب حدوداً، فلا تزيدوا الضغط عليه، ولا تمتحنوا صبره أو تشككوا بكرامته وكبريائه

1

فبحسب هلال لم يكن يوجد في الشمال المحرر قضاء حقيقي قبل التدخل التركي، الذي عين حقيقيين في مؤسسة قضائية ساهمت بتطوير مشروع قضائي اليوم، وما سبق ذلك هو عبارة عن هيئات شرعية لا يمكن أن ترقى لتسمى "مشاريع قضائية"، بسبب غلبة "الشرعيين" على تلك الكيانات، وهو ما يجده أحد أسباب ربط المناطق المحررة بتهمة الإرهاب والتطرف، منتقداً الإصرار في البيان على أن يكون لمؤسسة شرعية مثل "المجلس الإسلامي السوري" أي دور في العمل القضائي البعيد عن اختصاصها، مكرراً القول: "جربنا الشرعيين خلال الأعوام السابقة بما يمكننا من القول أن لا قدرة لهم على تسيير أمور القضاء".

## المعتضون: القانون الحالي مخالف للدين وللمبادئ الثورية وحقوق الإنسان

على الجانب الآخر يرى "الشيخ عبد الله الشيباني" رئيس رابطة أهل العلم في الشريعة (ماجستير قانون خاص) وهو أحد الموقعين على البيان، أن المحاكم والهيئات الشرعية سابقاً قامت بدور كبير في سد الفراغ القضائي الذي كانت تعيشه المناطق المحررة، رغم الأخطاء "الكثيرة" التي خالطتها وبالأخص المحاكم التابعة لفصائل متطرفة على حد تعبيره، ضارباً المثل بتجربة "الهيئة الإسلامية للقضاء في إدلب" التي وصفها بالتجربة الفريدة التي جمعت بين أهل العلم الشرعي وأهل الاختصاص القانوني.

أما بما يخص المجلس الإسلامي السوري فهو -بحسب الشيباني- إلى جانب اعتباره المرجعية الدينية الشرعية، وصاحب المكانة السامية في نفوس أبناء الجيش الوطني الحر، فقد أنهى منذ مدة دراسة القانون المعمول به عبر لجنة اختصاصية قام بتشكيلها، صدر عنها عدة توصيات تتضمن تعديلات جوهرية لكثير من المواد المخالفة للدين وللمبادئ الثورية وحقوق الإنسان، بما يؤهله ليكون شريكاً في عملية إصلاح القضاء.

ويلخص الشيباني الأسباب التي دعتهم لإصدار البيان في حالة الفوضى والانفلات الأمني الموجودة في الشمال السوري، وسط عجز واضح تعيشه المؤسسات القضائية تجاهها، كنتيجة طبيعية للشرخ بين الفصائل العسكرية وبعض موظفي المؤسسات "البعيدين عن الثورة" كما وصفهم، وما يترتب على ذلك من عدم القدرة على تنفيذ جل الأحكام الصادرة إذا كان أحد طرفي الدعوة أو كليهما عسكرياً، مضيفاً بأنه "من المعيب حقاً أن يُعمل بقانون النظام المجرم الاستبدادي في المناطق المحررة دون أي تعديل، بما يحويه من مواد مخالفة للدين ولحقوق الإنسان وللمبادئ الثورية كذلك".

## تشكيل إدارة تشريع "ضرب من المستحيل"

إلا أن الأستاذ ياسين الذي يرأس اليوم مركز الهلال للتحكيم في الشمال السوري ينظر لفكرة تعديل القوانين، التي أشار لها البيان في مطلبه الأول "تشكيل إدارة تشريع" على أنها ضرب من المستحيل!

فبعيداً عن غياب "الشرعية" التي يتم عليها بناء تعديل أو سن القوانين؛ لا توجد اليوم جهة قادرة على إنجاز عملية كهذه! فإدارة التشريع -بحسب هلال- تحتاج على الأقل لجمع 100 حقوقي مختص ربما يشاركونهم بضعة مشايخ وقادة مجتمعيين ووجهاء، بحيث يتم تفرغهم لنقاش المواد ومراجعتها وأصولها لأشهر، قبل أن يقوموا بإعادة صياغتها، متسائلاً "من يستطيع تحمل كلفة كهذه اليوم؟!، بل من يستطيع جمع 100 حقوقي في الشمال اليوم؟!"

لكن عندما يصل هلال إلى ثالث مطالب البيان وهو "إنفاذ أحكام الإعدام"، يعود إلى فكرة الشرعية نفسها، مؤكداً أنه "لن يتم تنفيذ أي حكم إعدام في الشمال السوري المحرر"، ببساطة لأن لا أحد يمكنه التوقيع على هذا الحكم، فبحسب القانون السوري إنفاذ حكم الإعدام لا يقتصر على القضاء، بل يحتاج إقرار وتوقيع دوائر أخرى مثل دائرة الفتوى والمفتي العام ورئيس الجمهورية المنتخب، وهؤلاء جميعاً غير موجودين اليوم.

هذه النقطة التي يجدها هلال حائلاً أمام التفكير في المطالبة بإنفاذ قوانين الإعدام، هي نفسها التي يستعرضها الشيباني للتدليل على أهمية العمل على تعديلات جوهرية في "قوانين النظام" السارية في الشمال السوري، فإنفاذ عقوبة الإعدام بحق منفذي التجبيرات الإرهابية -مثلاً- هو ضرورة بحسب ما يرى، مؤكداً أن دعوتهم في البيان منضبطة ومتقزمة للإجراءات التي يجب أن تمر بها قضايا الإعدام، لذلك كانت مطالبتهم ابتداءً بتعديل القوانين، من خلال دعوة الجهات المختصة لوضع الخطط اللازمة لذلك.

وأشار الشيباني في حديثه "وإلا ما معنى تطبيق قوانين في المناطق المحررة تقضي بإعدام كل هؤلاء الثوار ومنتسبي الجيش الوطني"، في إشارة منه إلى المواد رقم 263 وما بعدها من قانون العقوبات

- 1- كل سوري حمل السلاح على سورية في صفوف العدو عوقب بالإعدام .
- 2- كل سوري وإن ولم ينتم إلى جيش معاد، أقدم في زمن الحرب على أعمال عدوان ضد سورية عوقب بالأشغال المؤبدة .
- 3- كل سوري تجند بأية صفة كانت في جيش معاد ولم ينفصل عنه قبل أي عمل عدواني ضد سورية عوقب بالأشغال الشاقة المؤقتة وإن يكن قد اكتسب بتجنيدِه الجنسية الأجنبية.

- 1- كل سوري لس الدساتس لدى دولة أجنبية أو اتصل بها ليدفعها إلى مباشرة العدوان على سورية أو ليوفر لها الوسائل إلى ذلك عوقب بالأشغال الشاقة المؤبدة .
- 2- وإذا أفضى فعله إلى نتيجة عوقب بالإعدام.

## المادتان 263 \ 264 من قانون العقوبات السوري

لا يخفي هلال بعد مراجعته لقائمة الموقعين على البيان شكه بأن بعض التشكيلات العسكرية لها مصلحة في عودة الأمور إلى ما كانت عليه عندما كانت هي المتنفذة في القضاء في المناطق الخارجة عن سيطرة النظام، عندما كان يمكن لقاضيين ضمن "محكمة شرعية" الحكم على القضية نفسها بحكمين متعارضين مع غياب القانون المكتوب، وهو ما ينفيه الشيخ الشيباني الذي يصر أن البيان لم يرقم بالإشارة إلى الفصائل إطلاقاً، ويقول: "بكل وضوح لا نريد للفصائل أن تتحكم في المؤسسات كما أننا ضد سياسة المحاصصة الفصائلية، بل نرى اختيار الأكفأ وفق سياسة التعيينات وهذا شأن وزارة العدل، والفصائل يجب أن تكون داعمة لهذا التوجه"، كما ينفى الشيباني أن يكون موقف الموقعين على البيان ضد "التقنين"، لكنه يحدد قضيتهم بأنها "ضد المواد المخالفة للدين والثورة وكرامة الإنسان"

**بيان بخصوص إصلاح القضاء في المناطق المحررة**

**الدفعة الأولى من الموقعين**

ش. أبو العباس الشامي داعية وناشط سياسي  
 د. أحمد حوي الأمين العام لرابطة العلماء السوريين  
 د. أحمد محمد نجيب أستاذ جامعي  
 ش. أحمد علي الحلوي داعية  
 د. أيمن هاروش أستاذ جامعي  
 أ. عبد الكريم صيوح محامي  
 ش. أحمد علوان شرعي في فتيق الشام  
 د. إبراهيم الحسون الأمين العام لمعهد إعداد القضاة  
 أ. الفاروق أبو بكر قيادي في الفتيق الثاني  
 ش. باسم ضبعان داعية  
 ش. تاج الدين التاجي مؤسسة زيد بن ثابت  
 أ. عبدالسلام الدويك مدير مركز ابن خلدون الاجتماعي  
 ش. حسين وهوب داعية  
 أ. فراس ديبو محامي  
 د. حسين عبد الهادي آل بكر الأمين العام لجمعية علماء الكورد في سورية  
 ش. حسن الأقرع شرعي وقاضي في فتيق الشام  
 د. حسان الصقدي نائب رئيس رابطة علماء الشام

ش. عبد الله رحال رئيس مؤسسة الأحياب الإنسانية  
 ش. عبد الله منصور داعية  
 ش. عبدالقادر عثمان رئيس مجلس شورى الجبهة الشامية - الفتيق الثالث  
 أ. مهدي الحسين محامي  
 ش. علي نايف الشحود رئيس هيئة علماء حمص  
 ش. عبد العزيز بكور رئيس مجلس شورى هيئة علماء حمص  
 ش. فتحي علي شكري قائد ثوار الشام - لجهة الوطنية للتحرير  
 ش. عبدالناصر علوان رئيس هيئة شرعية في حملة  
 ش. عصمت العيسى عضو المجلس الإسلامي لسوري الأول  
 أ. عبد المنعم رستم مدير المكتب القانوني - الفتيق الثالث  
 ش. فتحي قتلان إمام وخطيب  
 أ. محمطي الرجال محامي  
 ش. موقق العمر رئيس حملة ارم معهم بسهم  
 م. مفلح البليغ كاتب وباحث  
 د. محمد أبو الخير شكري عضو أمناء رابطة علماء الشام

2

**بيان بخصوص إصلاح القضاء في المناطق المحررة**

**الدفعة الأولى من الموقعين**

د. أحمد محمطي جعوير طبيب  
 أ. أحمد حمدو الحسن محامي  
 أبو عزام مسراشب قيادي في الفتيق الثالث  
 ش. أبو عيسى الشيخ نائب قائد الجبهة الوطنية للتحرير  
 أ. أحمد المصطفى محامي  
 د. سيف الله الأمين عضو شورى الجبهة الشامية  
 ش. سعيد درويش رئيس رابطة مهجري الجنوب  
 ش. عبدالقادر الأبرص مدير في معهد الإمام التتوي  
 ش. عبد الله صادق العمر رئيس رابطة مهجري حملة في الباب  
 د. أيمن شعباني منظمة إعمار الشام الإسلامية  
 أ. عبد المنعم خزندل عضو شورى الجبهة الشامية  
 د. عمرو جدي طبيب  
 ش. عبدالقادر الشيباني المتحدث الرسمي للمنطقة لشرعية  
 ش. عبد المعطي الحسون إمام وخطيب بمخيم سجو  
 ش. عبد العليم عبدالقادر رئيس رابطة علماء حلب  
 ش. عبدالقادر زيتون داعية

أ. مروان خليل ناشط إعلامي ومبرمج  
 أ. معتز ناصر مدون وناشط مدني  
 أ. محمد سلامة محامي  
 ش. عمر حليفة دراسات إسلامية  
 ش. بلال الأبرش مدير معهد العز في الباب  
 أ. محمد العمر محامي  
 ش. محمد الخطيب مسؤول التوجيه المعنوي - الفتيق الثالث  
 ش. محمد الحاج قاسم إمام وخطيب  
 أ. مثنى محمد محامي  
 أ. مضر نجار قيادي في الفتيق الثالث  
 م. كنان الخناس عضو سابق بمجلس قيادة الجبهة الوطنية  
 د. وائل الشيخ أمين طبيب وباحث  
 ش. ومام قسوم أحد كوادر حملة ارم معهم بسهم  
 ش. ياسر عبدالقادر الحمد رئيس مجلس عشيرة المولدة  
 ش. عبدالقادر هلال أحد كوادر حملة ارم معهم بسهم  
 ش. عمر عبد الباقي رئيس الهيئة الشرعية في جنوب دمشق سابقاً

3

الموقعون على بيان إصلاح القضاء

يمكن القول أن كلا الطرفين يتفقان على ضرورة وجود مظلة شرعية ما، حتى يمكن تعديل القوانين، لكن فيما يرى الموقعون على البيان المظلة ممثلة بالمؤسسات الثورية كالمجلس الإسلامي السوري والحكومة المؤقتة والائتلاف الوطني ونقابة المحامين الأحرار، وإليها وجهوا بيانهم، يرى أصحاب الرأي المخالف للبيان أن الشرعية الوحيدة المقبولة لإجراء كهذا هي شرعية تمثيلية، لا يراها الأستاذ هلال موجودة اليوم في أي مكان على الأرض السورية، فلا النظام ولا مؤسسات المعارضة شرعية منتخبة من قبل الشعب السوري، ولا يمكن أن توجد هذه الشرعية من دون انتخابات ومجلس شعب يفوض من يعمل على تعديل المواد، ويناقشها لإقرارها أو يطرحها على التصويت الشعبي.

وفي حين يفضل أصحاب الرأي الموافق لهلال إبقاء الأمور على ما هي عليه حتى الوصول إلى شرعية حقيقية، يعتبر الموقعون على البيان -ومنهم الشيخ الشيباني- أن حالة انتظار شرعية كهذه "أمر معطل لمصالح المدنيين في المناطق المحررة".